



Al-rafidain of Law (ARL)

ISSN: 1819-1746

E-ISSN: 2664-2778

<https://alaw.uomosul.edu.iq>



-Electronic civil lawsuit administration -An analytical study

Miead Waed Majid¹ 

Ministry of Migration and Displacement

mmeiad047@gmail.com

Saddam Khazal Yahya² 

College of Law/ University of Mosul

sadamkhz149@uomosul.edu.iq

Article information

Article history

Received 11 April, 2023

Revised 17 May, 2023

Accepted 21 May, 2023

Available Online 1 June, 2025

Keywords:

- The civil lawsuit
- Electronic litigation
- Electronic lawsuit
- File a civil lawsuit electronically
- procedural system

Correspondence:

Miead Waed Majid

mmeiad047@gmail.com

Abstract

The electronic revolution is one of the most significant features of the current era, having impacted all aspects of life, including a vital pillar of society—the judiciary—through the emergence of electronic courts. Recent health conditions have further encouraged the adoption of this system, as these life changes served as a catalyst for the rise of such courts. Consequently, it has become necessary to reconsider the traditional judicial system and replace it with a modern one by integrating technology into judicial processes. This aims to ensure the smooth operation of the justice system, accelerate judicial procedures, and enhance the quality of information, in alignment with rapid technological advancements. Electronic litigation is one of the most prominent applications of modern technology in the field of justice, though it presents several legal and practical challenges in various countries.

Doi: 10.33899/arlj.2023.139694.1249

© Authors, 2025, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>).

إدارة الدعوى المدنية الإلكترونية - دراسة تحليلية -

صدام خزعل يحيى

ميعاد وعد مجيد

كلية الحقوق / جامعة الموصل

وزارة الهجرة والمهجرين

المستخلص

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ١١ نيسان ٢٠٢٣

التعديلات ١٧ أيار ٢٠٢٣

القبول ٢١ أيار ٢٠٢٣

النشر الإلكتروني ١ حزيران ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية

- الدعوى المدنية

- التقاضي الإلكتروني

- الدعوى الإلكترونية

- اقامة الدعوى المدنية الإلكترونية

- النظام الإجرائي

تعد الثورة الالكترونية من اهم معالم العصر الحالي والتي القت بضلالها على جميع نواحي الحياة ومن بينها اثرها على مرفق مهم من مرافق المجتمع الا وهو مرفق القضاء من خلال ظهور المحاكم الالكترونية، فقد ساهمت الظروف الصحية الحالية على تشجيع الاتجاه بالأخذ بهذا النظام، فكانت تلك التغييرات الحياتية الدافع نحو ظهور هذا النوع من المحاكم. وبالتالي اصبح من الضروري اعادة النظر في تطبيق النظام القضائي التقليدي، واستبداله بنظام قضائي حديث من خلال استخدام التكنولوجيا في المنظومة القضائية، وذلك لضمان حسن سير مرفق العدالة، وتسريع مختلف الاجراءات القضائية، وضمان جودة المعلومات، تماشياً مع التطور السريع، ويعد التقاضي الإلكتروني من اهم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مجال العدالة والذي يثير جملة من الاشكالات القانونية والتطبيقية في مختلف الدول.

أَلْقَدِمَة

يعيش العالم في الوقت الحالي تطوراً كبيراً في مجالات الحياة المعاصرة كافة، وكان لهذا التقدم العلمي والتقني لوسائل التكنولوجيا الحديثة وهيمنتها على كافة جوانب الحياة المعاصرة التأثير المباشر والبارز على تطور القواعد القانونية، وقواعد نظام القضاء، وطرق تسوية النزاع، وتنفيذ الأحكام بالطرق الحديثة، حيث أصبح التواصل وتبادل الرسائل والصور أمراً سهلاً للغاية بين أبناء الكرة الأرضية عبر الزمان والمكان، وأصبح باستطاعة الفرد التعاقد وإبرام الصفقات عن بعد، وشراء وبيع السلع إلكترونياً، ومن ثم بات من الضروري إيجاد نظام قضائي يستوعب تلك المتغيرات ويساهم في حسم النزاع بين الأفراد ببسر وسهولة تحقيقاً للعدالة والسرعة في إيصال الحقوق إلى أصحابها.

أولاً: أهمية الموضوع

إن الجهاز القضائي كغيره من المؤسسات قابل للتطور "ليواكب العصر الحديث وهذا أمر مفترض، فكيف سيحكم في نزاع متعلق بعقود تجارية إلكترونياً مثلاً إذا كان النظام القضائي جامداً مغلقاً على نفسه، ومن ثم تكون الغاية الأساسية من تبني هذه الدراسة هو طرح مفهوم التقاضي الإلكتروني كأسلوب جديد للتقاضي كنظام قضائي حديث ومتطور بعد القضاء هو الأمن والأمان، وأن العدل لن يتحقق إلا بالعدالة السريعة الناجزة وتقليل نفقات المواطنين في الحصول على حقوقهم في أسرع وقت ممكن.

ثانياً: أهداف الدراسة

يكن هدف الدراسة في تحويل نظام أسلوب العمل من التقليدي إلى الإلكتروني، فضلاً عن إضفاء الحجية على التعاملات الإلكترونية في إطار الدعوى المدنية.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

لفت أنظار المشرع العراقي إلى هذا النوع من التقاضي لغرض تشريع نصوص قانونية تنظمه تنظيمياً دقيقاً، والسعي إلى مغادرة النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني في هذا المفصل المهم من مفاصل الدولة. حيث أن اتباع هذا النوع من التقاضي سيؤدي إلى الحسم السريع لتلك الدعاوى وتقليل الزخم على كاهل القضاة والموظفين في الوقت نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة المنجزة والتيسير في الحصول على الخدمات القضائية.

رابعاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في كونها تعالج مشكلة هامة ومعقدة نوعاً ما، ألا وهي العمل بالنظام القضائي الإلكتروني ولا سيما في نطاق قانون المرافعات المدنية المرقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ الذي غاب فيه النص تماماً على التقاضي الإلكتروني، كذلك قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ والذي لم يتضمن الإشارة إلى استخدام الوسائل الحديثة في الإجراءات القضائية في حين أنه استثنى عمل المحاكم في نص المادة (٣) منه، بمعنى أنه منع استخدام وسائل التقنيات الحديثة في إجراء المحاكمات والإعلانات القضائية. فالمشكلة هي كيف يمكننا توظيف هذه التقنيات في ظل غياب التنظيم التشريعي؟

خامساً: منهجية الدراسة

سوف تعتمد دراستنا على المنهج التحليلي الذي يفرض علينا تحليل النصوص القانونية سواء تلك التي وردت في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي، أو التي وردت في التعديل الأخير للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا المرقم (١) لسنة ٢٠٢٢، والتي تناولت هذا الموضوع، فضلاً عن المنهج المقارن حيث سيتم البحث في قوانين الدول التي تبنت هذا النوع من النظام القضائي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث

كانت من الدول السبّاقة في الأخذ بوسائل التطور العلمي والتكنولوجي وتبنت هذا الموضوع من خلال إصدارها التشريعات القانونية التي تنظم العمل بهذا النظام.

سادساً: تساؤلات الدراسة

تكمن تساؤلات الدراسة في الآتي: _ هل إن إدارة الدعوى المدنية إلكترونياً من خلال نظام التقاضي الإلكتروني يغني عن التقاضي التقليدي؟ ثم ما الأساس والحجبة القانونية والتشريعية للتقاضي الإلكتروني؟ وفي حال تم الأخذ به كنظام قضائي هل سيتعارض مع ما ورد في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ولا سيما نص المادة (٣) منه؟

سابعاً: هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى الآتي: _

المبحث الأول: التعريف بالتقاضي الإلكتروني:

المطلب الأول: مدلول التقاضي الإلكتروني وخصائصه.

المطلب الثاني: مستلزمات التقاضي الإلكتروني.

المبحث الثاني: النظام الإجرائي للدعوى المدنية الإلكترونية:

المطلب الأول: إقامة الدعوى المدنية إلكترونياً.

المطلب الثاني: النظام الإلكتروني لإدارة الدعوى المدنية.

المبحث الأول

التعريف بالتقاضي الإلكتروني

يعد اللجوء إلى القضاء من الحقوق التي كفلتها الدساتير^(١)، والتي حرصت أغلب دول العالم على تضمينها وذلك على أساس أن المحاكم هي المكان الطبيعي لفض الخصومات والنزاعات بين الأفراد والحصول على حقوقهم بيسر وسهولة وبأقل وقت وجهد ونفقات. ومن ثم فإن تساؤلاً يُثار هنا وهو ما المقصود بالتقاضي الإلكتروني؟ وما خصائص هذا النظام القضائي؟ وما الأسس التي يقوم عليها؟ سوف تتم الإجابة على تلك التساؤلات من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتكلم في المطلب الأول عن مدلول التقاضي الإلكتروني وخصائصه، أما المطلب الثاني فسوف نبحث فيه عن مستلزمات التقاضي الإلكتروني وكالاتي: _

المطلب الأول

مدلول التقاضي الإلكتروني وخصائصه

سنبحث في هذا المطلب تعريف التقاضي الإلكتروني وبيان خصائصه وذلك من خلال ثلاثة فروع، نبين في الفرع الأول المدلول اللغوي لمصطلح التقاضي الإلكتروني، والفرع الثاني سنتناول فيه تعريف التقاضي الإلكتروني في الاصطلاح الفقهي، أما الفرع الثالث سنبين فيه خصائص التقاضي الإلكتروني.

(١) نصت المادة (١٩ فقرة ثالثاً) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ على " التقاضي حق مصون ومكفول للجميع ".

الفرع الأول

المدلول اللغوي لمصطلح التقاضي الإلكتروني

من حيث اللغة فإن مصطلح التقاضي الإلكتروني مركب من كلمتين، ومن هنا سنبدأ بتعريف هاتين الكلمتين كلاً على حدة، وأثر ذلك في الجمع بينهما في لفظة واحدة^(١) ليظهر لدينا في النهاية مؤدى ذلك في الاصطلاح الذي سيكون في الفرع الثاني.

فكلمة "تقاضي" مأخوذة من (قَضِيَ) : القضاء : الحكم، وأصله قضائي "لأنه من قضيت، والجمع القضايا على فعّال وأصله فعائل، والقضاء أصله القطع والفصل. وقضاء الشيء إحكامه، وإمضاؤه والفراغ منه، يقال قضى يقضي قضاء فهو قاضٍ إذا حكم وفصل"^(٢).

ويعرف مصطلح "إلكتروني" Electron في اللغة بأنه ينسب إلى إلكترون وهو مفرد إلكترونات، وعلم الإلكترونيات هو فرع من فروع الفيزياء، وهو علم يحرص على الاهتمام بالإلكترونات من حيث تركيبها واستخدامها وتناولها^(٣) وهي جسيمات أولية مشحونة بشحنة سالبة، مقدارها هو أصغر مقدار يوجد من الكهرباء، أما كتلتها فتساوي تقريباً جزءاً من ثمانين مئة وألف جزء من أصغر كتلة ذرة موجودة وهي ذرة الأيدروجين^(٤).

(١) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١١، (ط ٣، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان | ١٩٩٩)، ص ٢٠٩.

(٢) ثامر صالح حسن، سلطة القاضي في تقدير صحة السندات الإلكترونية - دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق، جامعة الموصل | ٢٠١٩)، ص ٤٤.

(٣) مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع بالقاهرة، ج ٧، (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٦٠.

الفرع الثاني

تعريف التقاضي الإلكتروني في الاصطلاح الفقهي

لقد اجتهد الفقه في وضع عدة مدلولات وتعريف لمصطلح التقاضي الإلكتروني حيث عرف بأنه " التقاضي الذي تتم فيه استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وذلك لغرض تيسير إجراءات التقاضي من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد تكون هذه الاستفادة جزئية وهو ما يعرف بـ " التقاضي بوسائل الكترونية "، وقد تكون الاستفادة كلية وهو ما يطلق عليه بـ " القضاء الإلكتروني " أو " المحكمة الافتراضية " وهي تعني تغيير طريقة تقديم خدمات التقاضي والانتقال من الشكل التقليدي الورقي في تقديم تلك الخدمات والمعاملات إلى الشكل الحديث الإلكتروني عن طريق الإنترنت^(١).

وعرف جانب آخر من الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه " نظام تقني يستطيع المدعي من خلاله تسجيل ورفع دعواه وإبراز وتقديم المستندات، وحضور الجلسات، وإصدار الحكم في النزاع دون انتقاله إلى بناية المحكمة وذلك من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية للاتصال^(٢).

وبين جانب آخر من الفقه إلى التقاضي الإلكتروني هو " سلطة يتمكن من خلالها مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين نظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية وذلك من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، ويكون ذلك من خلال نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد بنظر الدعوى والفصل فيها وتنفيذ

(١) د. أحمد الهندي، التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية | ٢٠١٤)، ص ١٧.

(٢) د. ليلي عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التتموية"، بحث منشور في مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث عشر، ص ٢١٧.

الأحكام على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية" بغية التسهيل على المتقاضين والفصل السريع للدعوى^(١).

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع أن نعرف التقاضي الإلكتروني بأنه " أسلوب جديد في التقاضي يعتمد على وسائل التواصل الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ابتداءً من مرحلة تسجيل وإقامة الدعوى ودفع رسوها والتبليغ فيها وحضور جلساتها والترافع فيها وتبادل المستندات والوثائق إلى مرحلة صدور الحكم النهائي الفاصل بالدعوى".

الفرع الثالث

خصائص التقاضي الإلكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن القضاء التقليدي تلك الخصائص التي يتمتع بها هذا النوع من التقاضي هي التي حثت بعض الدول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة على اعتماده لديها كآلية جديدة في النظام القضائي وتتمثل بالآتي: _

١_ إن من خصائص هذا النظام هو حوكمة الوثائق أي استبدال الوثائق الورقية بالوثائق الإلكترونية، ومن ثم سوف تكون الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يستطيع من خلاله طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه^(٢).

٢_ يتيح نظام التقاضي الإلكتروني القدرة على تبادل المستندات والمذكرات بصورة الكترونية، وتقديم الطلبات بنفس الوقت دون الحاجة إلى طلب تأجيل الدعوى لعدة

(١) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع | ٢٠١٠)، ص ٥٧.

(٢) د. خالد حسن أحمد، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، (ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية | ٢٠٢٠)، ص ١٥.

مرات^(١)، وهو ما يطلق عليه التسليم المعنوي أو الحكمي للوثائق (download)^(٢)، وقد أشار القرار الوزاري الإماراتي المرقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ الخاص بالدليل الاجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية إلى مسألة تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً أمام المحكمة المختصة بعد إجراء من إجراءات المحاكمة عن بعد^(٣).

٣_ في نظام التقاضي الإلكتروني ليس هناك حاجة إلى انتقال الخصوم وأطراف الدعوى إلى بناية المحكمة حيث تتم عملية إرسال واستقبال المذكرات والمستندات والوثائق إلكترونياً فيما بينهم^(٤).

٤_ استيفاء الرسوم والمصاريف إلكترونياً فقد أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية Electroni Payment System في التقاضي الإلكتروني بديلاً عن النقود العادية^(٥)، ففي البداية مارست الشركات في أمريكا بطاقات الاعتماد مثل الماستر كارد والفيزا كارت،

(١) د. محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة المشرع المصري والإماراتي، (الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة | ٢٠١٩)، ص ١٧٥.

(٢) د. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني _ الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية | ٢٠٠٨)، ص ٣٧ و ٣٨.

(٣) نصت المادة (٩) من القرار المشار اليه اعلاه بشأن تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً أمام المحكمة المختصة: (١_ يحصل المحامي على وسيلة التواصل الإلكترونية الرسمية للمحكمة المختصة، ويزود أمين السر بالبريد الإلكتروني الخاص به، ٢_ يرسل المحامي مذكراته ومستنداته الإلكترونية له الخ).

(٤) د. ليلي عصماني، مصدر سابق، ص ٢١٨.

(٥) د. خالد ممدوح ابراهيم، إجراءات التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والجزائية، (ط ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية | ٢٠٢١)، ص ٣٩.

ثم بعد ذلك ظهرت أجهزة (ATM) حيث كانت هذه الخدمة مقتصرة على المصارف وصولاً إلى الدفع الإلكتروني وهو ما يطلق عليه (الذهب الإلكتروني)^(١).

٥_ يحقق التقاضي الإلكتروني ميزة مهمة أثناء تداول ونظر الملفات الخاصة بالدعوى القضائية وهي السرية التامة والمحافظة على المعلومات التي تتضمنها تلك الدعوى والأسرار التي يتخوف من إفشائها أطراف الدعوى^(٢).

٦_ يتم إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال المستند والتوقيع الإلكتروني^(٣)، ومن ثم فإن حقوق طرفي التعاقد تتبلور في المستند الإلكتروني فيعدّ المرجع الذي يتم اللجوء إليه لمعرفة حقيقة ما اتفق عليه طرفي التعاقد كذلك تحديد التزاماتهما القانونية والذي يضفي الحجية على هذا المستند هو التوقيع الإلكتروني^(٤).

(١) د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني _ الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٢) د. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، (دار النهضة العربية، القاهرة | ٢٠١٣)، ص ٦٣.

(٣) عرف قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ في المادة (١/ رابعاً) التوقيع الإلكتروني بأنه " علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو اشارات أو أصوات أو غيرها... الخ "، وفي الفقرة (تاسعاً) عرف المستندات الإلكترونية بأنها " المحررات والوثائق التي تنشأ... الخ ".

(٤) د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني _ الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، المصدر السابق، ص ٤٢.

٧_ يعدّ استخدام الوسائط الإلكترونية ^(١) في التعامل من أهم الخصائص والمميزات التي يتمتع بها التقاضي الإلكتروني، حيث تعدّ شبكة الاتصالات الإلكترونية هي الوسيلة التي يتم من خلالها اتخاذ إجراءات التقاضي أي باستخدام تقنية الاتصال عن بعد ^(٢).

المطلب الثاني

مستلزمات التقاضي الإلكتروني

تعدّ إجراءات التقاضي أداة بيد القضاة يستطيعون من خلالها تطبيق القانون، وتعدّ هذه إحدى أهم وظائف الدولة المعاصرة والهدف الأساس الذي تسمو اليه ^(٣)، ويعبر البحث عن النظام القانوني للتقاضي الإلكتروني يكون من خلال توصيف تلك القواعد التي فتحت المجال للسير في سبيل تشريعها وإضافتها بالصبغة القانونية التي يترتب عليها الإقرار والاعتراف لها بالشرعية بعدها وسيلة لفض المنازعات بواسطة المؤسسات القضائية في الدولة ^(٤)، وتتمثل أهم مستلزمات التقاضي الإلكتروني بما يلي:

(١) عرفت المادة (١) فقرة (ثامناً) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية الوسيط الإلكتروني بأنه "برنامج أو نظام الكتروني لحاسوب أو آية وسيلة الكترونية اخرى تستخدم؛ من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو استلام رسالة معلومات". تقابلها المادة (١) من القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ والتي عرفت ذات المصطلح بأنها "الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب الآلي، والفاكس إلخ".

(٢) خالد ممدوح إبراهيم، إجراءات التقاضي في المواد المدنية والتجارية، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٣) د. آدم وهيب الندوي، المرافعات المدنية، (العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، بلا سنة طبع)، ص ١٩.

(٤) محمد بن خلفان بن سالم المعمرى، "التقاضي الإلكتروني"، بحث منشور في مجلة الوقائع القانونية، المجلد ٢، العدد ١٢، (٢٠٢١)، ص ١٧١.

الفرع الأول

الاستلزمات التشريعية

إن من أهم المتطلبات اللازمة لعملية تغيير النظام القضائي وإحلال إجراءات التقاضي الإلكتروني محل إجراءات التقاضي التقليدي هو وجود بيئة تشريعية والذي يقصد به قيام السلطة التشريعية والمتمثلة في الدولة وبعدها سلطة مختصة بإصدار مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة والتي تكون ملزمة، بحيث تكون ملائمة لظاهرة التقدم التقني والعلمي وذلك من خلال النص على تطبيق إجراءات التقاضي إلكترونياً عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة وعبر شبكة الإنترنت، ويكون ذلك من خلال إلغاء القواعد التقليدية وتنظيم تلك القواعد الحديثة عن طريق إصدار قانون جديد، وتطوير وتطويع ما هو موجود من قواعد اختصاص تقليدية، واختيار ما هو مناسب من تلك القواعد لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وبالتالي لا يمكن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، بدون وجود تشريعات تسمح باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتمام اجراءات التقاضي الإلكتروني كافة، حيث أنه وبغياب النصوص التشريعية فإن القاضي لا يستطيع استخدام وسائل الاتصال الحديثة في عمله^(١)، وبالإمكان وفي بداية أن تتضمن التعديلات النص على اتمام إجراءات التقاضي الإلكتروني ولكن بشكل جوازي وليس وجوبي، بحيث يستفيد المتقاضي من جميع الفوائد التي يوفرها النظام الإلكتروني لإتمام هذا الإجراء إلى أن يتم إكمال كافة عناصر منظومة التقاضي الإلكتروني، وبعدها يصبح استخدام الطريق الإلكتروني وجوبياً^(٢).

-
- (١) سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، (بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في القانون، جامعة الشارقة، فرع خورفكان، كلية القانون| ٢٠٢٠)، ص ٩.
- (٢) المستشار حسام فاضل حشيش، التقاضي الإلكتروني، (ط١، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة| ٢٠٢٢)، ص ٤٦.

ولا بدّ من إلقاء نظرة على بعض القوانين والتشريعات المقارنة والتي تبنت استخدام هذا النوع من التقاضي، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي لم تكن بعيدة عن هذا التطور التقني والعلمي، حيث كانت من أكثر البلدان تطوراً، وقد تبنت حكومة دولة الإمارات وضع خطط مستقبلية وتشريعية منظمة لهذا النوع من التقاضي ومن تلك التشريعات:

١- القانون الاتحادي الإماراتي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية المرقم (١١) لسنة ١٩٩٢.

٢- المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ والذي تضمن إضافة الباب السادس والمتعلق بالتقاضي الإلكتروني في الإجراءات المدنية ٢٠١٧.

٣- أخيراً القرار الوزاري المرقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية" لكي يتمكن من دراسة تجارب تلك الدول ودراسة المعوقات لتجنب تكرارها.

الفرع الثاني

المستلزمات الفنية التقنية

لغرض اللجوء نحو قضاء الكتروني متخصص لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات والمستلزمات الفنية والتقنية وكما يلي:

١_ إعداد البنى التحتية من المعدات والأجهزة الإلكترونية والشبكات وأيضاً يستلزم أن تكون المنظومة الخاصة بالمحكمة الإلكترونية مشمولة بأنظمة الحماية التقنية والتي تحمي من أخطار التعطيل أو الاختراق أو الإتلاف^(١).

(١) د. أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر"، بحث منشور في | مجلة الشريعة والقانون|، العدد ٣٥، الجزء الثالث، (٢٠٢٠)، ص ٨٢-٨٣.

٢_ توفير أجهزة كمبيوتر، وشبكات إنترنت، وبرامج الحاسب الآلي، وقواعد المعلومات والبيانات^(١)، ويجب ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة بعضها ببعض عن طريق إنشاء شبكة داخلية تكون أشبه بأنترنت مصغر^(٢).

٣_ توفير قواعد خاصة بالبيانات والمعلومات والتي تكون مرتبطة بعضها ببعض برابطة معينة^(٣).

٤_ إنشاء موقع إلكتروني خاص بهذه المؤسسة القضائية^(٤).

٥_ وكذلك تجهيز قاعة المحكمة بكاميرا تقوم بتصوير وتوثيق كل ما يدور فيها^(٥).

الفرع الثالث

المستلزمات البشرية

لا بد لإنشاء نظام تقاضي الكتروني من توفر المستلزمات الإدارية والتي تتمثل بإيجاد موارد بشرية لإدارة هذا النوع من التقاضي حيث يستلزم العمل بهذا النظام ضرورة توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

(١) د. خيرى عبد الفتاح السيد البتانوني، النظام الإجرائي للمرافعة وحجز القضية للحكم في

التقاضي الإلكتروني، (ط١، دار النهضة العربية، القاهرة | ٢٠١٩)، ص ٢٢.

(٢) حازم محمد الشرعة، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٣) سعيد علي بحبوح النقبى، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة

الإمارات العربية المتحدة، (ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة | ٢٠٢٠)، ص ٩٦.

(٤) محمد بن خلفان بن سالم المعمرى، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٥) حازم محمد الشرعة، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.

١_ إدارة المواقع والمبرمجين

وهم من المبرمجين والمتخصصين والمهندسين في علوم الحاسوب^(١)، ويقع على عاتقهم متابعة هذه الإجراءات من أقسام مجاورة لكي تتمكن من معالجة كل خطأ أو عطل في حال حدوثه^(٢).

٢_ قضاة المعلومات

وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون ومن خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الإلكترونية والتي لها موقع الكتروني على الإنترنت اجراءات المحاكمة ضمن نظام قضائي يطلق عليه دائرة المعلومات القضائية، حيث يقوم هؤلاء القضاة بمباشرة الإجراءات القضائية وتدوينها^(٣).

٣_ المحامين المعلوماتيين

هم عبارة عن مجموعة من المحامين حيث يتم إدخالهم في دورات تدريبية في الطرق الحديثة لرفع وإقامة الدعاوى وتضمينها البيانات المطلوبة، وتصميم المواقع الإلكترونية، فضلاً عن تدريبهم حول كيفية الحصول على قرار الحكم وطريقة تنفيذه^(٤). ونقترح إضافة شرط جديد في قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ لقبول تسجيل وانتماء المحامي إلى جدول المحامين أو تجديد اشتراكه أو توسيع صلاحيته، وهو وجوب اشتراك المحامي في الدورات الخاصة بالحاسوب والإنترنت وجلب شهادة تؤكد اجتيازه تلك الدورات حيث

(١) نصيف جاسم محمد الكرعائي، هادي حسين الكعبي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، بحث منشور في | مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية|، العدد الأول، السنة الثامنة، (٢٠١٦)، ص ٣٢٦.

(٢) سعيد علي بجبوح النقي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) سعيد علي بجبوح النقي، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٤) نصيف جاسم محمد الكرعائي، هادي حسين الكعبي، مصدر سابق، ص ٣٢٦-٣٢٧.

يضاف هذا المقترح كشرط ضمن نص المادة (٢) فقرة (ثانياً) وكالاتي: ٣_ أن يكون حائزاً على شهادة من جهة معترف بها رسمياً تؤكد اجتيازه بنجاح في إحدى الدورات الخاصة بالحاسوب و الإنترنت واستخدام التقنيات الحديثة في التواصل الاجتماعي.

٤_ كتبة المواقع الإلكترونية

وهم مجموعة من الكادر الحقوقي ويكونون قد أمضوا فترة من الخدمة في المحاكم ولديهم المؤهلات العلمية والخبرة ما يسمح لهم ويؤهلهم للعمل في هذا المجال، فضلاً عن كونهم متدربين على تصميم المواقع الإلكترونية وتطبيقات عرض واستلام ملفات الدعوى الإلكترونية^(١).

المبحث الثاني

النظام الإجرائي للدعوى المدنية الإلكترونية

إن نشاط الافراد والمؤسسات تطور مع التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والاتصالات بحيث تشابكت العلاقات أكثر فأكثر وبرزت هناك مشاكل لم تكن موجودة من قبل، وعليه فإن الأفراد وفي سبيل استعادة حقوقهم فإنه من الطبيعي أن يلجؤوا إلى القضاء وذلك من خلال إقامة الدعاوى أمام المحاكم المختصة بذلك. لكن في كثير من الأحيان قد يعرّف الافراد من اللجوء إلى المحاكم، وذلك بسبب تخوفهم من مراجعة المحاكم بسبب الاجراءات الصعبة والطويلة، فضلاً عن تحملهم عناء الذهاب والإياب من المحكمة التي قد تستمر فترة طويلة، وتكبدهم نفقات ومصاريف بسبب ذلك. لذلك كان حتماً على مرفق القضاء أن يواكب التطورات التقنية التي يشهدها العالم وأن يغير من اسلوب إدارته للدعوى، ويجد نظاماً إجرائياً مختلف عن النظام الإجرائي السائد في الدعاوى المدنية التقليدية، بحيث يوفر هذا النظام اختصار في الوقت والجهد والنفقات. عليه سوف نتناول النظام الإجرائي أعلاه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين وكالاتي:

(١) نصيف جاسم محمد الكرعوي، هادي حسين الكعبي، المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

المطلب الأول

إقامة الدعوى المدنية إلكترونياً

بعد التطور التكنولوجي الكبير والثورة المعلوماتية التي نعيشها وظهور نظام التقاضي الإلكتروني فإن من البديهي أن إجراءات إقامة الدعوى المدنية الإلكترونية ستختلف عن الإجراءات المتبعة في إقامة الدعوى العادية حيث ظهرت أساليب جديدة في إقامة الدعوى وتسديد الرسوم والتبليغات وغيرها من الإجراءات القضائية. عليه سوف نسلط الضوء في هذا المطلب عن مراحل إقامة الدعوى المدنية الإلكترونية من خلال ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول رفع وتسجيل الدعوى الإلكترونية، أما الفرع الثاني فسوف نخصصه للحديث عن وسائل تسديد الرسوم والمصاريف إلكترونياً، والفرع الثالث سنتكلم فيه عن آلية تبليغ المدعى عليه إلكترونياً.

الفرع الأول

رفع وتسجيل الدعوى الإلكترونية

لكي يتمكن القاضي من توفير الحماية القضائية لا بد أن تكون هناك دعوى مرفوعة لديه مسبقاً، وتعتبر الدعوى القضائية تصرف إرادي مكتوب يقتضي التقدم به إلى القضاء، والتي نص عليها قانون المرافعات المدنية العراقية على أنها (طلب شخص حقه من آخر أمام القضاء)^(١). وهناك عدة طرق لرفع الدعوى الإلكترونية لكنها تتفق جميعها على استخدام التقنية الحديثة وكالاتي: _

أولاً: تكون من خلال قيام المتقاضين ووكلائهم من المحامين ومن خلال صفحة الويب بمليء البيانات الموجودة في تلك الصفحة بعد أن يقوموا بالاطلاع على كافة صيغ الدعاوى والتي تكون جاهزة ومنظمة مسبقاً وبشكل الكتروني، ثم بعد ذلك يتم إرفاق أي مستندات أو وثائق إضافية يجب أن ترفق بعريضة الدعوى، حيث يتم وضع هذه المستندات والوثائق

(١) تنظر المادة (٢) من قانون المرافعات المدنية العراقية المرقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.

في سجل بيانات إلكتروني (electronic data envelope) ويمكن تعديل هذا السجل“ لغرض مواجهة تلبية متطلبات المحكمة علماً أن هذا السجل صُمم خصيصاً لنظام التقاضي الإلكتروني^(١).

ثانياً: يتم رفع الدعوى الإلكترونية من خلال قيام المدعي بالدخول على الموقع الخاص (website) المعتمد بالمحامي المعلوماتي وعرض وكتابة الدعوى الخاصة به على تلك الصفحة، ويكون ذلك بمثابة طلب مقدم إلى المحامي الذي يقوم وبعد قبوله لتلك الدعوى بإجابة المدعي من خلال إرسال رسالة بيانات له. ثم بعد ذلك يقوم المدعي بإرسال المستندات والوثائق اللازمة إلى المحامي“ وذلك لغرض تأكيد دعواه، وتكون مذيلة بتوقيعه الإلكتروني، ويقوم الحاسوب بعد ذلك بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية مستخدم الموقع بعد أن يطلب من المحامي إدخال رقمه الكودي الذي يكون قد حصل عليه من نقابة المحامين، وبعد السماح له بالدخول تفتح له قائمة لاختيار المحكمة ومقرها حيث يقوم بإرسال الدعوى الإلكترونية والتي تكون موقعة إلكترونياً منه إلى تلك المحكمة مشفوعة بالبريد الإلكتروني الخاص به أو رقم الهاتف المحمول“ ليتم مراسلته إلكترونياً، ومن خلال موظفين مختصين يتم مراجعة بيانات عريضة الدعوى والتأكد من كافة المستندات والوثائق المطلوبة إرفاقها بعريضة الدعوى ثم بعد ذلك يتم تسجيلها كمحرر الكتروني بالمحكمة^(٢).

ثالثاً: ترفع الدعوى الإلكترونية من خلال المحكمة المختصة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت حيث يتم ملئ البيانات وتحديد نوع الدعوى والطلبات من خلال قائمة الاختيارات التي تظهر على الشاشة، ثم بعد ذلك يقوم الخصم الذي يرغب بإرفاق المستندات بالدعوى بتحميلها والضغط على الأيقونة الخاصة بمسح المستندات، وبواسطة

(١) د. خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٩٨.

(٢) القاضي محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مصدر سابق، ص ٩٠.

الماسح الضوئي (أي القيام بعملية تصويرها ضوئياً وإرفاقها بالمستندات المرسلة إلكترونياً إلى المحكمة المختصة)، وإرفاق المستند بالدعوى، ويتم وبواسطة تقنية التوقيع الإلكتروني التوقيع من محامي مقبول للمرافعة أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى ومن ثم يكون قد تم رفع الدعوى إلكترونياً بواسطة الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة^(١).

وبعد استكمال البيانات اللازمة لعريضة الدعوى يقوم الموظف المختص بعد ذلك بفحص تلك العريضة مع المستندات المرفقة بها ويقرر إما قبولها أو رفضها، وفي الحالتين يقوم الموظف المختص بتدقيق العريضة بإرسال رسالة إلى المتقاضي أو المحامي وعبر البريد الإلكتروني الخاص به يعلمه بقراره بقبول العريضة أو عدم قبولها، وفي حالة رفضها يوضح له أسباب الرفض مع بيان الإجراء الواجب الاتباع " لغرض قبول المستندات مرة أخرى^(٢). عليه ومما سبق ذكره يتبين لنا أننا نستطيع حلّ العديد من المشاكل الإدارية من خلال التقاضي الإلكتروني، حيث يستطيع المتقاضي أو المحامي دون أن يغادر مكتبه من رفع مئات الدعاوى أمام مختلف المحاكم، ويستطيع أن يرفق جميع المستندات والوثائق التي تتعلق بالدعوى وبكيسة زر واحدة فقط فإنه سيجد أمامه الكثير من صيغ الدعاوى وما عليه إلا أن يختار من هذه الصيغ ما يكون متصلاً بقضيته^(٣).

(١) د. احمد الهندي، مصدر سابق، ص ٣٢_٣٣.

(٢) د. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني _ الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٣) د. خالد ممدوح إبراهيم، امن الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق، ص ٩٩_١٠٠.

الفرع الثاني

وسائل تسديد الرسوم والصاريف إلكترونياً

تماشياً مع طبيعة الدفع عن بعد بشكل عام والدفع عبر شبكة الإنترنت بشكل خاص تم استحداث عدة وسائل للدفع الإلكتروني^(١)، ومن الأم هذه الوسائل: __

أولاً: النقود الإلكترونية: __ تعدّ النقود الإلكترونية نوعاً جديداً من أنواع العملة، فهي تعدّ بديلاً إلكترونياً للنقد، وتكون غير قابلة للتزييف مع قابليتها للتداول والتخزين^(٢). وهي " قيمة نقدية تستخدم لتسوية المدفوعات التي تكون صغيرة الحجم وتكون مخزنة بطريقة الكترونية^(٣) .

ثانياً: الأوراق التجارية الإلكترونية: __ يعتبر سند السحب وسند لأمر والشيك من الأوراق التجارية بوجه عام، وتكون هذه الأوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية أي بالتظهير. وقد حلت الأوراق التجارية الإلكترونية محل الأوراق التجارية الاعتيادية حيث يتم التعامل بها في النطاق الإلكتروني، وتُعدّ الأوراق التجارية الإلكترونية وسائل للإيفاء وتمتاز هذه الأوراق بسهولة التعامل بها، وتخضع لنفس القواعد القانونية التي تخضع لها الأوراق الاعتيادية^(٤) .

ثالثاً: محفظة النقود الإلكترونية: __ هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد الديون قليلة القيمة تتكون من كارت بلاستيك مثبت عليه كمبيوتر صغير من الخلف ويكون مزود

(١) د. مصطفى موسى العجارمة، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الإنترنت، (دار الكتب القانونية، مصر | ٢٠١٠)، ص ٤١٩.

(٢) د. الياس ناصيف، العقد الإلكتروني في القانون المقارن، (ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت _ لبنان | ٢٠٠٩)، ص ١٦٤.

(٣) محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، (بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر)، ص ٩.

(٤) د. الياس ناصيف، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨.

بذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين معلومات وقوى شرائية في صورة وحدات الكترونية، وتعدّ وسيلة للدفع الإلكتروني وتستخدم أيضاً لتسوية المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت.

رابعاً: التحويلات الإلكترونية للأموال: _ هو نظام يتم من خلاله تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في عملية التحويل وتكون تلك المصارف مرخصة للقيام بهذه العملية، وعن طريق الكمبيوتر يتم إصدار أمر التحويل^(١).

خامساً: الشيك الإلكتروني: _ هو عبارة عن بيانات يقوم المشتري عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن بإرسالها إلى البائع، وتكون نفس البيانات التي يحتوي عليها الشيك المصرفي العادي، من اسم المستفيد ومبلغ الشيك واسم مصدر هذا الشيك وتوقيعه الذي يكون إلكتروني ويتم عن طريق رموز خاصة^(٢).

سادساً: الدفع عبر الهاتف المحمول: _ إن عملية الدفع بواسطة الهاتف المحمول تتم بإحدى الطرق الآتية: ١ _ أن يقوم العميل بالاتصال أو إرسال رسالة إلى المصرف المتعامل معه. ٢ _ الدخول إلى شبكة الإنترنت من خلال استخدام الهاتف المحمول. ٣ _ أن يقوم العميل بإضافة ثمن السلعة أو الخدمة على فاتورة هاتفه المحمولة^(٣).

(١) الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، عصرنه وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، (بحث مقدم الى الملتقى الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة وهران، ٢٦-٢٧ إبريل | ٢٠١١)، ص ٥.

(٢) د. إلياس ناصيف، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٣) د. إلياس ناصيف، المصدر نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

الفرع الثالث

آلية تبليغ المدعى عليه إلكترونياً

إن مرحلة إجراء التبليغات القضائية الإلكترونية تكون مرحلة لاحقة لعملية التسجيل ودفع الرسوم القضائية والتأكد من هوية المدعي^(١)، ومن ثم فإنه يتم تبليغ المدعى عليه إلكترونياً بعد ورود المحرر الإلكتروني لعريضة الدعوى وفي هذه الحالة نكون أمام احتمالين: -

الاحتمال الأول: علم المدعي بالبريد الإلكتروني الخاص بالمدعى عليه في هذه الحالة يجب على المدعي أن يدون البريد الإلكتروني الخاص بالمدعى عليه في عريضة الدعوى قبل إرسالها^(٢)، وبعد ذلك ومن خلال الموقع الإلكتروني للمحكمة يقوم الموظف المختص بتبليغ المدعى عليه بعريضة الدعوى، التي تصل إليه كبريد الكتروني حكومي بعد إضافة رقم الدعوى وكذلك تاريخ ومكان انعقاد الجلسة^(٣).

الاحتمال الثاني: عدم علم المدعي بالبريد الإلكتروني الخاص بالمدعى عليه أو محل إقامته في هذه الحالة سوف يقع على عاتق قلم كتاب المحكمة الإلكتروني مهمة طلب الحصول على بيانات المدعى عليه والضرورية لإتمام عملية تبليغه مثل محل إقامته أو رقم هاتفه المحمول أو البريد الإلكتروني الخاص به أو غير ذلك من البيانات التي تساعد في اتمام عملية التبليغ، وذلك من خلال الربط الشبكي مع قاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية، كذلك في

(١) د. خالد حسن احمد، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٢) د. سعيد علي بجبوح النقي، مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٣) د. محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة المشرع المصري والإماراتي، مصدر سابق، ص ١٤٩.

حالة كون المطلوب تبليغه مجهول محل الإقامة فانه بالإمكان نشر تلك التبليغات عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة، ويعد تاريخ النشر هو نفسه تاريخ وقوع التبليغ^(١).

عليه ومن خلال ما تم توضيحه من الية تبليغ المدعى عليه إلكترونياً، فإننا نستطيع القول إن المشرع العراقي لم يأخذ بموضوع التبليغ الإلكتروني ولم ينص عليه في القوانين سواء قانون المرافعات أو قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، عليه ندعو المشرع العراقي إلى تنظيم هذا النوع من التبليغات إما بتعديل أحكام التبليغات المشار إليها في قانون المرافعات المدنية النافذ أو النص عليها في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، حيث تعدّ تلك الخطوة محاولة جيدة لمغادرة الأسلوب القديم في إجراء عملية. على عكس المشرع الإماراتي الذي تبنى مسألة التبليغ الإلكتروني من خلال تنظيمه وتحديد الطريقة المتبعة لإجرائه وبيان الآلية التي يتم بها إجراء التبليغات الإلكترونية، واعتماده في تبليغ الشخص المطلوب تبليغه، وذلك بعد أن تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الإجراءات المدنية، حيث نظمت المواد (١/٥) و (١/٦) و (٢/٦) من هذا القرار مسألة التبليغات الإلكترونية.

المطلب الثاني

النظام الإلكتروني لإدارة الدعوى المدنية

بعد أن تتم إجراءات التبليغ الإلكتروني تبدأ مرحلة المرافعة التي تؤدي بشكل طبيعي إلى انتهاء الخصومة الإلكترونية، ثم بعد ذلك يصدر حكم في الدعوى المرفوعة، عليه ولتسليط الضوء على النظام الذي تدار به الدعوى الإلكترونية من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع، نتكلم في الفرع الأول عن آلية إدارة المحكمة للجلسة إلكترونياً، ونبحث في

(١) دانا عودل إسماعيل، التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم المدنية، (رسالة مقدمة الى جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة | ٢٠١٧)، ص ٨٩.

الفرع الثاني عن إصدار الحكم القضائي الإلكتروني، أما الفرع الثالث سوف نخصصه للكلام عن آلية الطعن الإلكتروني في الأحكام القضائية.

الفرع الأول

آلية إدارة المحكمة للجلسة إلكترونياً

في التقاضي الإلكتروني يكون زمان المرافعة القضائية في الجلسة أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى في اليوم والوقت المحدد مسبقاً لنظر الدعوى، وتعدّ الجلسة هي الفترة الزمنية التي تكون فيها هيئة المحكمة على اتصال بالخصوم أو ممثليهم في القاعة المخصصة لنظر الدعوى وفي التاريخ المحدد لها، بمعنى آخر تعدّ الجلسة مجلس القضاء الذي تلنقي فيه المحكمة بتشكيلها القانوني مع الخصوم أو وكلائهم للنظر في الدعوى في جلسة تكون محددة بتاريخ سابق من قلم الكتاب الذين يحددونه عند رفع الدعوى لديهم من قبل المدعي أو وكيله^(١)، وتبدأ المحكمة وعند مثل أطراف التداعي أو وكلائهم أولاً بسماع الطرف المدعي ثم بعد ذلك تنتهي بسماع أقوال المدعى عليه وبالنسبة للدفع والطلبات يتم اثباتها بإحدى الطرق التالية:

١ _ من خلال كاتب الجلسة حيث يقوم وبعد أن يتحدث أحد أطراف الدعوى بإدخال تلك المعلومات على المحرر الإلكتروني المعد للدعوى ومن خلال الكمبيوتر، وهو يشبه محضر الجلسة على أن يتم ومن خلال شاشة العرض بعرض تلك الدفع والطلبات^(٢).

٢ _ من خلال برنامج voic talk أو تطبيق مايكرو سوفت اوفيس ٣٦٥ على الهواتف المحمولة وهي تقنية حديثة، حيث يقوم ومن خلال المايك المخصص لذلك الشخص بالتحدث ويقوم البرنامج بنقل وترجمة تلك الاشارات الصوتية إلى كلمات والتي تدون على المحرر الإلكتروني الذي يظهر بقاعة المحكمة على شاشة العرض الموجودة فيها.

(١) د. خيرى عبد الفتاح السيد البتا نوني، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٢) د. سعيد علي بجبوح النقبي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

٣_ تقديم المستندات واللوائح والدفع الخاصة بالدعوى وبشكل إلكتروني وذلك في ضوء الضمانات القانونية والتكنولوجية المتوفرة^(١).

وتكون المرافعة بالتقاضي الإلكتروني وبعد انعقاد الخصومة بالشكل الذي حدده القانون أمام المحكمة التي تنظر الدعوى وبالقاعة المخصصة لعقد الجلسات لتقوم بالفصل فيها بعد تحضيرها وتحقيقها، تتكون جلسة المرافعة من التقاء هيئة المحكمة وكاتب الجلسة بالخصوم أو من يمثلهم بقاعة المحكمة وفي التاريخ المحدد للجلسة الذي يعينه قلم الكتاب عند ايداع صحيفة الدعوى من قبل المدعي^(٢)، وبالإستعانة بشبكة الاتصالات الداخلية المتوفرة بالمحكمة والمتصلة بجميع أقسامها بعضها ببعض، يتم فتح الحاسوب بمنصة القضاء حيث ترسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالدائرة متضمنة المحررات الإلكترونية المرسلة والمستقبلة كافة بملف الدعوى الإلكتروني، مثل عريضة الدعوى ومرفقاتها والتوكيلات الخاصة بالمحامي وكل ما يتعلق بالتبليغ والكيفية التي تمت به، على أن تتوفر في قاعة المحكمة من الداخل شاشة عرض علوية لملف الدعوى“ ليتمكن الحضور من مطالعتها^(٣).

(١) د. محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة

المشرع المصري والإماراتي، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٢) د. خيرى عبد الفتاح السيد البتا نوني، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧.

(٣) د. سعيد علي بجبوح النقبي، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٥٠.

الفرع الثاني

إصدار الحكم القضائي الإلكتروني

يمر الحكم القضائي الإلكتروني بمراحل عديدة لإتمام إصداره وهي كالآتي: _

١_ قفل باب المرافعة إلكترونياً

وفي التقاضي الإلكتروني وبعد أن يكون الخصوم قد أبدوا دفاعهم وطلباتهم وبعد أن ترى المحكمة أن الدعوى صالحة للفصل فيها فإنها تقرر حجز الدعوى للحكم فيها، وذلك بعد إعطاء أمر بغلق الملف الإلكتروني للدعوى المتداولة إلى النظام المعلوماتي الخاص بالدعوى، ولا يجوز بعد ذلك إيداع المذكرات القانونية الا بإذن من هيئة المحكمة الإلكترونية، وفي حالة وجود مستند أو طلب جديد يحتوي على بيان جوهري يرغب احد الخصوم بتقديمه فعليه تقديم طلب للمحكمة يرفق به ما يؤيد جوهريته دفاعه، وتفتح المحكمة باب المرافعة مجدداً في حال تقديرها لجدية هذا الطلب، ومن ثم يتم إعادة المرافعة مرة أخرى بعد تبليغ الخصوم بذلك ومن ثم يتم إعادة فتح باب المرافعة من جديد^(١) ليتم مناقشة المستند المقدم.

٢_ المداولة الإلكترونية

يقصد بالمداولة " الاتفاق بين أعضاء المحكمة على وجه الحكم في الدعوى بعد أن تتم المناقشة وتبادل الآراء فيما بينهم، وبعد إبداء الخصوم لطلباتهم الختامية وانتهاء المرافعة تصبح الدعوى مهياًة للحكم فيها ومن ثم تدخل فيما بعد مرحلة المداولة^(٢). وفي مجال التقاضي الإلكتروني يكون التداول فيما بين القضاة إلكترونياً، حيث يمتلك كل

(١) د. محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة المشرع المصري والإماراتي، مصدر سابق، ص ١٥٧.

(٢) د. مصطفى المتولي قنديل، الوجيز في القضاء والتقاضي، (الأفاق المشرقة ناشرون، بلا سنة طبع)، ص ٤١٦.

قاضي من قضاة المحكمة المشكلة وعلى دعامة إلكترونية ومن خلال صفحات المحمة الإلكترونية الآمنة نسخة من ملف الدعوى^(١)، ومن ثم يكون اجتماع القضاة افتراضياً ليتداولوا ملف الدعوى عبر الرسائل الإلكترونية مع ضرورة توفير السرية وسبل الأمان التقنية^(٢)

٣_ التوقيع على نسخة الحكم الإلكتروني وحجته

عملاً بنص المادة (١٦١)^(٣) من قانون المرافعات المدنية التي أوجبت أن يكون الحكم مكتوباً ويجب تحرير مسودة لذلك الحكم، ثم بعد ذلك وبعد أن يتم النطق بالحكم يتم تنظيم إعلام يبين فيه جملة من الأمور منها المحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ إصداره وأسماء الحكام والخصوم.... إلخ ويوقع من قبل القاضي أو رئيس الهيئة ويختتم بختم المحكمة^(٤). ومن خلال التوقيع الإلكتروني المعتمد من قبل القاضي يتم التوقيع على الحكم إلكترونياً ومن ثم يحل ذلك محل الكتابة والتوقيع التقليديين. أما بخصوص مسودة الحكم التي نصّ على وجوب تحريرها المشرع في قانون المرافعات المدنية العراقي فلا مجال

(١) د. سعيد علي بجبوح النقيب، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٢) د. احمد الهندي، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٣) (يتلى منطوق الحكم علناً بعد تحرير مسودته وكتابة أسبابه الموجبة في الجلسة المحددة لذلك، ويعدّ الطرفان مبلغين به تلقائياً، إذا كانت المرافعة قد جرت حضورياً حضر الطرفان أم لم يحضرا في الموعد الذي عين لتلاوة القرار).

(٤) نصت المادة (١٦٢) من قانون المرافعات المدنية العراقي على أن (بعد النطق بالحكم ينظم في مدى خمسة عشر يوماً إعلام يبين فيه المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره وأسماء الحكام الذين أصدره وأسماء الخصوم وأسماء وكلائهم وإثبات الحضور والغياب وخلاصة الدعوى وموجز ادعاءات الخصوم ودفعهم وما استندوا إليه من وقائع وحجج قانونية والقرارات التي سبق صدورها فيها ومنطوق الحكم وما بني عليه من علل وأسباب والمواد القانونية التي استند إليها ويوقع من قبل القاضي أو رئيس الهيئة ويختتم بختم المحكمة).

لإعمالها في حالة التقاضي الإلكتروني وبالإمكان وضع صورة لذلك الحكم وبدون توقيع من قبل القاضي على الموقع المحكمة الإلكتروني الخاص بالمحكمة، وهو ما يطلق عليه الصورة البسيطة^(١). وبالرجوع إلى قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي (١١) لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الإجراءات المدنية نجد أنه لم ينص على وجوب تحرير مسودة للحكم واكتفى ببيان البيانات التي يجب بيانها في الاحكام، كذلك بين أن نسخة الحكم تكون إلكترونية أو ورقية ويوقع عليها إلكترونياً أو يدوياً بحسب الأحوال^(٢).

٤- إيداع الحكم الإلكتروني

تعدّ هذه المرحلة من أهم وأخطر المراحل التي يمر بها الحكم القضائي حيث يتم وبعد أن تقوم المحكمة بالتوقيع الإلكتروني على نسخة الحكم خروج هذا الحكم من حيازة تلك المحكمة على موقع المحكمة الإلكتروني، ومن خلال الشبكة الداخلية للمحكمة يتم إرسال نسخة منه إلى إدارة المحكمة، ويتم إيداع نسخة منه في ملف الدعوى حيث يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه في حينه بعد الانتهاء منه، وكل تلك الضمانات تكون "لضمان منع التلاعب في الحكم"^(٣).

٥- تبليغ الحكم الإلكتروني

إن إعلان الحكم للخصوم فور صدوره يكون عن طريق قلم كتاب المحكمة الإلكترونية، أو يكون بإمكان الخصوم وبعد أن يتم إيداع الحكم بملف الدعوى الإلكترونية

(١) د. حسين إبراهيم خليل، يوسف سيد سيد عواض، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة | ٢٠٢٠)، ص ٢١٧.

(٢) نص المادة (٥٠ / ٣) من قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨ في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي (١١) لسنة ١٩٩٢.

(٣) د. محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة المشرع المصري والإماراتي، مصدر سابق، ص ١٦١.

من الاطلاع عليه، بما يضمن الإعلان الشخصي للأحكام“ وذلك لتمكين الخصوم من الاطلاع على الحكم وبإمكان الطرف الراغب بالطعن بالحكم القيام بذلك دون أن ينتظر نسخ الحكم والتوقيع عليه طوال تلك الفترة^(١)، أما بخصوص الذين لم يحضروا أي جلسة من جلسات المحكمة فإنه بالإمكان تبليغهم بالحكم وبنفس الطريقة التي تمت الإشارة إليها في تبليغ الأوراق القضائية، وذلك من خلال الربط الشبكي مع مؤسسات الدولة كافة“ ليتسنى تبليغهم وإعلامهم بصدور الحكم^(٢).

الفرع الثالث

آلية الطعن الإلكتروني في الأحكام القضائية

لا شك أن الحكم القضائي الإلكتروني وبعده صادر من محكمة إلكترونية مختصة في خصومة رفعت إليها عبر الإنترنت ومحررة ومن خلال تقنيات الحاسوب الآلي بدعائم إلكترونية باستخدام الكتابة والتوقيع الإلكتروني، فقد يكون هذا الحكم معرضاً للخطأ أو النقص أو العيب والذي يشوب صحته ومن ثم يصبح معرضاً لطلب إعادة النظر فيه“ لتصحيح هذا الخطأ أو إكمال النقص الذي يعتريه وذلك من خلال طرق الطعن في هذا الحكم القضائي الإلكتروني.

إن الطعن الإلكتروني لا يخرج عن القواعد العامة لنظرية الطعن وإجراءات تقديم الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم والقابلة للطعن، ومن ثم فإنها تخضع للآلية نفسها والشروط المحددة بموجب القانون للطعن بالأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم التقليدية^(٣). وبناءً على ذلك يكون الطعن الإلكتروني وسيلة قانونية تقتضي وجود موقع جزئي في الدائرة المعلوماتية القضائية لمحكمتي الاستئناف والتمييز، وتشكل هذه

(١) د. سعيد علي بجبوح النقيب، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٢) د. محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق في ضوء تجربة

المشرع المصري والإماراتي، مصدر سابق، ص ١٦١.

(٣) تنظر المادة (١٧٣) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

المحكمة على وفق قانون تشكيل المحاكم النظامية لتتظفر في الطعون الصادرة عن أحكام المحكمة التي نظرت الدعوى على وفق الأصول المتبعة في قانون المرافعات المدنية ولكن باختلاف تقنيات الحضور والتمثيل والتدوين، وهذه الآليات والمختصة بنظر الطعون في الأحكام الإلكترونية تحتاج إلى تدخل تشريعي يخول سلطة النظر في الطعون والفصل فيها إلكترونياً من قبل قضاة الاستئناف والتمييز^(١). ويتم الطعن على وفق نموذج خاص بالطعن مرفق في ملف برنامج الدعوى بعد أن يتم تسجيله في قسم الطعون. ليتولى كتابة هذه المحكمة وبواسطة البريد الإلكتروني إرسال الطلب إلى المحكمة أثناء نظرها للدعوى، هذا فيما يخص الأحكام غير منتهية للخصومة، وكذلك الأمر بالنسبة للأحكام المنتهية للخصومة حيث تسجل اللائحة لدى محكمة الاستئناف في القسم المشار إليه سابقاً ليتولى كتابة المحكمة طلب الملف من كتابة المحكمة المطعون بحكمها، وهنا يرسل وبواسطة البريد الإلكتروني الداخلي ومن خلال برنامج ملف الدعوى ملف الدعوى كاملاً على هيئة محاضر ومبررات مطبوعة بشكلها المتعارف عليه، وبعدها تقوم محكمة الاستئناف ومن خلال برنامج ملف الدعوى بالنظر بالطعن، أما في حالة قررت محكمة الاستئناف رؤية الدعوى مرافعة فيتم تبليغ الأطراف وتحضيرهم من خلال وحدة المتابعة ووفق جدول المحاكمات الإلكترونية الاستئنافية، ويمكن وبواسطة خطوط الإرسال بين المحاكم المختصة بالطعن _ محاكم الموضوع أو محاكم الاستئناف أو التمييز _ أن يتم طلب الدعاوى ببسر وسهولة وبعيداً عن روتين الوجود المادي لملف الدعوى وآلية نقله واستلامه وتسليمه^(٢).

(١) زيد كمال محمود الكمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية، (دار الجامعة

الجديدة، الإسكندرية| ٢٠١٩)، ص ١٩٣.

(٢) حازم محمد الشرعة، مصدر سابق، ص ٧٨.

الخاتمة

توصلنا من خلال خاتمة موضوعنا إلى عدة نتائج وتوصيات وسنبينها كالآتي:

النتائج:

١_ إن التقاضي الإلكتروني هو " أسلوب جديد في التقاضي يعتمد على وسائل التواصل الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ابتداءً من مرحلة إقامة الدعاوى إلى مرحلة صدور الحكم النهائي الفاصل بالدعوى".

٢_ يتميز التقاضي الإلكتروني بعدة خصائص، وهو إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية، ويتم إرسال المستندات والوثائق والعرائض عبر الإنترنت، واستخدام الوسيط الإلكتروني الذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، والسرعة في تنفيذ إجراءات التقاضي والسرية التامة والمحافظة على المعلومات التي تتضمنها الدعاوى، كذلك حلول وسائل الدفع الإلكتروني محل وسائل الدفع التقليدي، ويتم إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر المستند والتوقيع الإلكتروني.

٣_ إن إجراءات التبليغ في التقاضي الإلكتروني تكون إلكترونية أيضاً، حيث يتم تبليغ المدعى عليه إلكترونياً بعد ورود المحرر الإلكتروني لعريضة الدعوى، ويجب إلزام الخصوم بضرورة الحصول على التوقيع الإلكتروني الموثق لغرض إجراء التبليغات وصحتها.

٤_ إن إقامة الدعوى إلكترونياً مروراً بإجراءات التقاضي وإصدار القرارات ومراجعة طرق الطعن لا يتعارض مع نص قانون المرافعات المدنية العراقي، وإن التحول من القضاء التقليدي إلى نظام القضاء الإلكتروني لا يتعارض مع جوهر القانون بل سيتوافق معه ويحقق الغاية من القضاء وهو العدالة والسرعة في إيصال الحقوق إلى أصحابها.

٥_ إن الحكم القضائي الإلكتروني كما هو الحال في الحكم القضائي التقليدي يمر بعدة مراحل لإتمام عمله إصداره وهي قفل باب المرافعة إلكترونياً، ثم المداولة الإلكترونية، والتوقيع على نسخة الحكم الإلكتروني وإيداعه، وأخيراً تبليغ الحكم الإلكتروني.

٦_ إن الطعن الإلكتروني في الأحكام القضائية لا يخرج عن القواعد العامة لنظرية الطعن وإجراءات تقديم الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم والقابلة للطعن، ومن ثم فإنها تخضع لنفس الآلية والشروط المحددة بموجب القانون للطعن بالأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم التقليدية.

التوصيات:

١_ من أجل تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني والنهوض بمجال القضاء ومغادرة الأسلوب التقليدي في التقاضي، لا بد من قيام إصلاح تشريعي شامل يمثل الخطوة الأولى لمسايرة التطور التكنولوجي، وذلك من خلال تقليص أو إلغاء الاستثناءات الواردة في المادة (٣) فقرة (ثانياً) التي أوردها قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي..

٢_ تغيير نظام التبليغات القضائية ومغادرة الأسلوب التقليدي في التبليغ وتوسيع نطاق التبليغات الإلكترونية ليشمل جميع المحاكم دون استثناء على غرار المحكمة الاتحادية العليا.

٣_ تدريب القضاة والمعاونين والموظفين الإداريين وتأهيلهم للتعامل مع هذا النوع من التقاضي من خلال إشراكهم في دورات تدريبية لتقوية مهاراتهم.

٤_ إضافة شرط جديد في قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ " لقبول تسجيل وانتماء المحامي إلى جدول المحامين أو تجديد اشتراكه أو توسيع صلاحيته، وهو وجوب

اشترك المحامي في الدورات الخاصة بالحاسوب و الإنترنت وجلب شهادة تؤكد اجتيازه تلك الدورات، حيث يضاف هذا المقترح كشرط ضمن نص المادة (٢) فقرة (٢) ثانياً).

٥_ الاستعانة بتجارب الدول السابقة والتي اخذت بنظام التقاضي الإلكتروني والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدول من تطبيقها لهذا النظام الحديث بطريقة علمية وتقنية مع توفير العوامل الفنية والقانونية.

The Authors declare That there is no conflict of interest

References

First: Arabic language dictionaries

- 1_ Ibn Manzoor, Lisan al-Arab, vol. 11, (3rd edition, Dar Revival of Arab Heritage, Arab History Foundation, Beirut – Lebanon|1999)
- 2_ The Academy of the Arabic Language, a set of scientific and technical terms approved by the Academy in Cairo, Part 7, (The General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo| 1983)

Second: legal books

- 1_ Al-Hindi. Ahmed, Electronic Litigation for the Use of Electronic Means in Litigation, (New University House, Alexandria | 2014)
- 2_ Al- Hazem. Muhammad, Electronic Litigation and Electronic Courts, (Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution| 2010)
- 3_ Ahmed. Khaled, Electronic litigation as an informational judicial system between theory and practice, (1st edition, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria | 2020)
- 4_ Al-Tersawy. Muhammad, Electronic Judiciary between Theory and Practice in Light of the Experience of the

- Egyptian and Emirati Legislator, (first edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo | 2019)
- 5_ Ibrahim. Khaled, Electronic Litigation - The Electronic Case and its Procedures before the Courts, (Dar Al-Fikr Al-Jamei, Alexandria | 2008).
 - 6_ Ibrahim. Khaled, Electronic Litigation Procedures in Civil and Penal Matters,(1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Jamei, Alexandria | 2021).
 - 7_ Al-Tarsawy. Muhammad, Handling the lawsuit before electronic courts, (Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo| 2013)
 - 8_ Al-Nadawi. Adam, Civil Procedures, (Al-Atek Book Industry, Cairo, without a year of publication)
 - 9_ Swilam. Muhammad, Family Courts Through Electronic Means, (1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo| 2021)
 - 10_ Al-Batanouni. Khairy, The Procedural System for Pleading and Reserving the Case for Judgment in Electronic Litigation, (1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo | 2019)
 - 11_ Al-Naqbi. Saeed, Electronic Court Concept and Application in the Legislation of the United Arab Emirates, (1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo | 2020)
 - 12_ Al-Ajarma. Mustafa, Legal Organization of Contracting via the Internet,(House of Legal Books, Egypt| 2010)

- 13_ Nassif. Elias, The Electronic Contract in Comparative Law, (1st Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut-Lebanon | 2009)
- 14_ Al-Kamal. Zaid, Privacy of Litigation Through Electronic Means, (New University House, Alexandria| 2019).
- 15_ Ibrahim. Khaled, Electronic Government Security, (University House, Alexandria| 2010)
- 16_ Qandil. Mustafa, Al-Wajeez fi Judiciary and Litigation, (Bright Horizons Publishers, without a year of printing)
- 17_ Khalil. Hussein, & Awad. Youssef, Litigation through electronic means between theory and practice, (Dar Al-Fikr and Al-Qanun for publication and distribution, Mansoura |2020)
- 18_ Al-Tayyari. sinan, Remote Criminal Trial procedures in UAE Low , (Research presented to obtain a bachelors degree in low, University of sharjah, fara khorfakkan, college of Low |2020)
- 19_ Counselor Hossam Fadel Hashish, Electronic Litigation , (1 st Edition, Dar Misr for publishing and Distribution, Cairo |2022)

Third: theses and university dissertations

- 1_ Hassan. Thamer, The Authority of the Judge in Estimating the Validity of Electronic Bonds (Comparative Study), (Master Thesis submitted to the Council of the Faculty of Law / University of Mosul | 2019).

- 2_ Ismail. Dana, Electronic litigation before civil courts, a (letter submitted to the University of Sulaymaniyah, College of Law and Politics | 2017)

Fourth: Research and articles published in journals

- 1_ Osmani. Laila, The electronic litigation system is a mechanism for the success of development plans, a (Research published in Al-Mufaker Journal, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Kheidar Biskra, thirteenth issue).
- 2_ Al-Maamari. Muhammad, electronic litigation, a (Research published in the Journal of Legal Facts, Volume 2, Issue 12 | 2021)
- 3_ Mahmoud. Ashraf, Electronic Courts in Light of Contemporary Procedural Reality, (Research published in Sharia and Law Journal, Issue 35, Part Three | 2020)
- 4_ Al-Karawi. Nassif, & Al-Kaabi. Hadi, the concept of remote litigation and its requirements, (Research published in Al-Mohaqiq Al-Hali Journal of Legal and Political Sciences, first issue / eighth year | 2016)
- 5_ Shayeb. Mohamed, The Impact of Electronic Money on the Role of the Central Bank in Managing Monetary Policy, a (Research presented to the Fifth International Scientific Forum on the Virtual Economy and its Implications for International Economics, Farhat Abbas University, Setif, Algeria)
- 6_ Bayer. Habib, & Ben Kamila. Mohamed, Modernization of Payment Methods: An Introduction to Developing the Banking Performance and Effectiveness of Algerian Banks, a (Research submitted to the Fourth International Forum on Modernizing the Payment System in Algerian

Banks and the Problem of Adopting Electronic Commerce in Algeria, University of Oran, April 26-27 | 2011)

- 7_ Osmani. Laila, The electronic litigation system is a mechanism for the success of development plans, a (Research published in Al-Mufaker magazine, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Kheidar Biskra, thirteenth issue)

Sixth: Iraqi constitutions, laws and legislation, and comparison

- 1_ The Iraqi constitution in force for the year 2005.
- 2_ Iraqi Civil Code No. (40) of 1951.
- 4_ Iraqi Civil Procedure Law No. (83) of 1969, as amended.
- 5_ Iraqi Evidence Law No. (107) for the year 1979.
- 6_ Iraqi Transport Law No. (80) for the year 1983.
- 7_ Iraqi Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012.
- 8_ UAE federal Low No .10 of 2014 amending some provisions of the Civil procedures Low No.11 of 1992.
- 9_ Federal Decree-Low No.10 of 2017, which included the addition of Chapter Six, related to electronic consent in civil procedures.
- 10_ UAE Cabinet Decision No. (57) of 2018 regarding the regulation of Federal Law (11) of 1992.
- 11_ UAE Ministerial Resolution No. (260) of 2019 regarding the procedural guide for organizing litigation using electronic means and remote communication in civil procedures.